

Identification			
	<b>Juridiction</b> Cour de cassation	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Rabat	<b>N° de décision</b> 855
<b>Date de décision</b> 07/05/2015	<b>N° de dossier</b> 2012/1/4/2773	<b>Type de décision</b> Arrêt	<b>Chambre</b> Administrative
Abstract			
<b>Thème</b> Marchés Publics, Administratif		<b>Mots clés</b> كشف حسابي, Action en paiement, Force probante des factures, Intérêts moratoires, Marché public de services, Point de départ des intérêts, Preuve de la créance, Reconnaissance implicite de la créance, Retard de paiement de l'administration, Absence de décompte, Silence du maître d'ouvrage, إقرار ضمني بالمديونية, إنجاز, الدراسات, تاريخ الاستحقاق, خرق قواعد الإثبات, سكوت الإدارة, صفقة الدين, عمومية, عدم منازعة الإدارة, فوائد التأخير, إثبات الدين Absence de contestation des prestations	
<b>Base légale</b> Article(s) : 1 - Dahir du 22 rejev 1367 (1er juin 1948) autorisant le paiement d'intérêts moratoires aux titulaires des marchés de l'Etat en cas de retard dans le paiement des sommes dues au titre de ces marchés		<b>Source</b> Ouvrage : منازعات العقود الإدارية بين القانون والاجتهاد القضائي   Auteur : الدكتور أحمد أجمعون   Edition : 10/9 سلسلة القضاء الإداري والمنازعات الإدارية   Année : 2023	

## Résumé en français

En matière de marchés publics, le silence du maître d'ouvrage sur l'exécution des prestations et son absence de justification du non-paiement valent reconnaissance implicite de la créance. Cette reconnaissance supplée à l'absence des formes probatoires spécifiques, telles qu'un décompte accepté, exigées en principe par l'article 401 du Dahir sur les obligations et les contrats.

Dès lors que la créance est ainsi tenue pour certaine, son non-paiement à l'échéance ouvre de plein droit au titulaire du marché le bénéfice des intérêts moratoires. La Cour confirme que la seule constatation du retard de paiement d'une dette avérée suffit à ouvrir ce droit, calculé au taux légal conformément au Dahir du 1er juin 1948, sans qu'une faute exclusive de l'administration ait à être démontrée.

## Résumé en arabe

في مجال الصفقات العمومية، يُعتبر عدم منازعة الإدارة في صحة تنفيذ الخدمات وسكوتها عن تبرير أسباب عدم الوفاء بمستحققاتها المالية بمثابة إقرار ضمني بوجود الدين. هذا الإقرار الضمني يحل محل وسائل الإثبات الشكلية التي يتطلبها القانون عادةً، كتقديم كشوفات حسابية موقعة ومقبولة، ويجعل الدين ثابتاً في ذمة الإدارة.

يترتب على ثبوت الدين استحقاق فوائد التأخير بقوة القانون لصالح الدائن ابتداءً من تاريخ الاستحقاق. وللحكم بهذه الفوائد، يكفي ثبوت التأخير في أداء الدين المحقق، وذلك طبقاً لمقتضيات ظهير فاتح يونيو 1948، دون أن يكون الدائن ملزماً بإثبات أن الخطأ يرجع حصراً إلى الإدارة.

## Texte intégral

محكمة النقض

القرار عدد : 855

الصادر بتاريخ : 2015/05/07

في الملف الإداري عدد : 2012/1/4/2773

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يستفاد من أوراق القضية ومن القرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بتاريخ 2012/02/15 في الملف رقم 7/11/161 تحت رقم 515، أن المطعون ضده تقدم بمقال افتتاحي وبمقالين إصلاحيين التمس من خلال الأول الحكم لفائدته بمبلغ 133.956,52 درهم أصلا للدين مترتب بذمة وزارة الشبيبة والرياضة عن الدراسات الجيوتقنية وخبرات قام بها لفائدة المركبين الرياضييين محمد الخامس بالدار البيضاء والأمير مولاي عبد الله بالرباط التابعين للوزارة المذكورة، وأن المحكمة قبل إصدار حكمها قررت إجراء بحث في القضية عقب عنه الأطراف، والتمس المدعى عليهم عدم قبول الدعوى لخرق المقال لمقتضيات الفصلين 1 و32 من قانون المسطرة المدنية، وأن المحكمة بعد تمام المناقشة واعتبار أدعاءات ثبت لها قيام المدعى عليهم بها أصدرت حكمها القاضي:

«بأداء الدولة المغربية (وزارة الشبيبة والرياضة) لفائدة المدعي مبلغ 86.101,96 درهم مع فوائد التأخير من تاريخ الاستحقاق وبتحميل الدولة الصائر».

استأنفه كل من الدولة المغربية ووزارة الشبيبة والرياضة والوكيل القضائي للمملكة، فقضت محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط في قرارها:

«بتأييد الحكم المستأنف كما تم تصحيح الخطأ المادي بمقتضى الحكم رقم 2281 بتاريخ 2011/06/27 في الملف رقم 2011/12/344»،

وهو القرار المطعون فيه بالنقض الحالي.

حيث يعيب الطاعنون القرار المطعون فيه بعدم الارتكاز على أساس قانوني بخرقه للقواعد الخاصة للإثبات في مجال الصفقات العمومية وبعدم استناد الحكم بفوائد التأخير على أساس.

في الوسيلة المتخذة من خرق القرار للقانون المتجلي في المادة 401 من قانون الالتزامات والعقود، ذلك أن المادة المذكورة تنص في فقرتها على أنه «إذا قرر القانون شكلا معيناً من الإثبات، لم يسغ إثبات الالتزام والتصرف بشكل آخر لمخالفته، إلا في الأحوال التي يستثنىها القانون»، ولما كان أن أيدت محكمة الاستئناف في قرارها الحكم المستأنف كما تم إصلاح الخطأ المادي به، فإنها بذلك تكون قد تبنت تعليل الحكم المستأنف لما قضى به، وهو التعليل الذي جاء مخالفاً لقواعد النص الخاص المنظم للصفقات العمومية الذي يحدد كميّات إثبات ملاءمة الإدارة في صفقة عمومية تهم تنفيذ أشغال في ضرورة وجود كشف حسابي أو على الأقل وضعية الأشغال موقع عليها ومقبولة من طرف الإدارة. والمحكمة الإدارية لما بنت تعليل حكمها على اعتماد تصريح ممثل الإدارة بمثابة إقرار بالمديونية يلزم الدولة وعلى اعتماد الفواتير كدليل على المديونية تكون قد علقت (محكمة الاستئناف المؤيدة لحكمها) الأولى حكمها والثانية قرارها تعليلاً غير ذي أساس قانوني ما يستوجب نقض هذا الأخير.

لكن لما ثبت لمحكمة الاستئناف من خلال وقائع القضية أنه تم التعاقد بين طرفي الدعوى في إطار عقود صفقات عمومية محددة للالتزامات الطرفين بقيام الطرف المدعي (المطلوب) بإنجاز مجموعة من الأعمال الدراسية والخبرات لفائدة الطرف المدعى عليه (الطاعن)، مقابل أداء هذا الأخير لفائدة الأول المبالغ المالية الواردة بتلك العقود، وأن الإدارة لم تنازع خلال كل أطوار الدعوى في قيام الطرف المدعي بإنجاز الدراسات والخبرات موضوع تلك العقود، كما لم تبد أية تحفظات بشأن تلك الإنجازات، كما لم تفسح عن الأسباب التي حالت دونها والوفاء بالتزامها بأداء الديون المتبقية من مجموع الديون المتعاقد بشأنها والمتخلدة بذمتها، تكون قد بنت قرارها على أساس قانوني سليم وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

في الوسيلة المتخذة من عدم ارتكاز الحكم بفوائد التأخير على أساس ذلك أن عدم تحديد طلب الفوائد القانونية يجعله غير مقبول من جهة وأن شروط الحكم بالفوائد القانونية غير متوفرة في النازلة، ولم يحدد الطالب مقدار هذه الفوائد ولا التاريخ الذي يزعم استحقاقه فيه لتلك الفوائد، كما أن ظهير 1 يونيو 1948 وإن كان يقر من حيث المبدأ بحق المقاولة نائلة الصفقة في الحصول على فوائد كلما تأخرت أو تماطلت الإدارة في الأداء، فإنه ربط ذلك الحق بشروط أولها طبيعة الصفقة (صفقة الأشغال أو التوريد وليس صفقات الخدمات)، وثانيهما أن يكون التأخير في الأداء منسوبا إلى الإدارة وحدها وثالثهما أن تسلك بشأنها المسطرة الإدارية بتقديم الطلب والإسراع فيه.

لكن لما ثبت للمحكمة أن المدعى عليها لم تنازع في تسلمها للدراسات موضوع الصفقات المتعاقد بشأنها ولم تقدم دليلاً مقبولاً عن عدم وفائها بأداء كامل الثمن المتفق عليه بعد تسلمها للدراسات والخبرات المذكورة، ولما ثبت لها صحة الدين المتبقى، فإن شروط الحصول على دفع فوائد واجبة للمطعون ضده متوفرة، وكيفية حسابها بالسعر القانوني عند التأخير في دفع المبالغ المستحقة عن العقود المذكورة محددة كما هو منصوص عليه في الفصل الأول من ظهير فاتح يونيو 1948 المذكور والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 1861 بتاريخ 25 يونيو 1948 ص 1050، ما يكون معه القرار المطعون فيه مرتكزاً على الأساس القانوني وما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار.

**لهذه الأسباب:**

قضت محكمة النقض برفض الطلب.

الرئيس السيد محمد منقار بنيس، المقرر السيد عبد الرحمان مزوز، المحامي العام السيد سابق الشرقاوي.

# Version française de la décision

---

Cour de cassation

Arrêt n° 855

Rendu le : 07/05/2015

Dossier administratif n° : 2012/1/4/2773

Au nom de Sa Majesté le Roi et conformément à la loi,

Il ressort des pièces du dossier et de la décision attaquée rendue par la Cour d'appel administrative de Rabat le 15/02/2012, sous le n°515 dans le dossier n°7/11/161, que le défendeur au pourvoi a introduit une requête initiale et deux mémoires rectificatifs sollicitant initialement la condamnation de l'État au paiement de la somme principale de 133.956,52 dirhams représentant une créance détenue à l'encontre du Ministère de la Jeunesse et des Sports pour des études géotechniques et des expertises effectuées pour les complexes sportifs Mohammed V de Casablanca et Prince Moulay Abdallah de Rabat, dépendants dudit Ministère. Le tribunal, avant de statuer, a ordonné une enquête contradictoire. Les défendeurs ont alors soulevé l'irrecevabilité de l'action en invoquant la violation par la requête introductive des dispositions des articles 1 et 32 du Code de procédure civile. Le tribunal, après débats et prise en compte des paiements effectués et prouvés par les défendeurs, a rendu son jugement condamnant :

« l'État marocain (Ministère de la Jeunesse et des Sports) à payer au demandeur la somme de 86.101,96 dirhams avec intérêts moratoires à compter de la date d'échéance et aux dépens de l'État ».

L'État marocain, le Ministère de la Jeunesse et des Sports ainsi que l'Agent judiciaire du Royaume ont interjeté appel. La Cour d'appel administrative de Rabat a rendu sa décision :

« confirmant le jugement entrepris tout en procédant à la rectification d'une erreur matérielle conformément au jugement n°2281 en date du 27/06/2011 dans le dossier n°2011/12/344 », décision faisant l'objet du présent pourvoi en cassation.

Les requérants reprochent à l'arrêt attaqué de manquer de fondement légal en violant les règles spéciales relatives à la preuve dans le domaine des marchés publics, ainsi qu'en se prononçant sur les intérêts moratoires sans base légale suffisante.

Sur le moyen tiré de la violation par la décision de l'article 401 du Code des obligations et des contrats, selon lequel : « Lorsque la loi prescrit une forme déterminée de preuve, il n'est pas permis de prouver l'engagement ou l'acte par un autre moyen, sauf exceptions prévues par la loi », les requérants considèrent qu'en confirmant le jugement rectifié, la Cour d'appel a adopté sa motivation qui contrevient aux dispositions spécifiques réglementant les marchés publics. Celles-ci exigent, pour établir l'obligation financière de l'administration au titre d'un marché public de travaux, la présentation d'un décompte ou au minimum d'une situation des travaux signée et acceptée par l'administration. Dès lors, en fondant le jugement initial et la décision d'appel sur une déclaration du représentant de l'administration considérée comme une reconnaissance de dette de l'État ainsi que sur des factures comme preuve de créance, la motivation retenue par le tribunal administratif, confirmée en appel, est dépourvue de fondement légal, justifiant ainsi la cassation.

Cependant, la Cour d'appel ayant relevé, au vu des faits, que les parties étaient liées par des contrats de marchés publics déterminant précisément leurs obligations respectives, que le demandeur (défendeur au

pourvoi) avait réalisé divers travaux d'études et d'expertises pour le compte du défendeur (requérant en cassation) moyennant paiement des sommes prévues contractuellement, et que l'administration n'avait à aucun moment contesté la réalisation effective de ces prestations, ni formulé de réserves à leur sujet, ni précisé les motifs du défaut de règlement du reliquat dû et demeuré impayé, l'arrêt attaqué repose sur un fondement juridique adéquat, ce qui rend ce moyen inopérant.

Sur le moyen tiré de l'absence de fondement légal quant à la condamnation aux intérêts moratoires, les requérants soutiennent que le défaut de précision du montant et de la date de début de ces intérêts rend la demande irrecevable, et que les conditions requises pour leur octroi ne sont pas réunies. Le Dahir du 1er juin 1948, s'il reconnaît en principe le droit aux intérêts moratoires en cas de retard imputable à l'administration, limite ce droit à certaines conditions : que le marché soit un marché de travaux ou de fournitures (non de prestations de services), que le retard soit exclusivement imputable à l'administration et qu'une demande en bonne et due forme ait été introduite rapidement.

Toutefois, la cour ayant constaté que la défenderesse n'avait pas contesté la réception des études objet des marchés litigieux, ni fourni aucune justification valable au défaut de paiement intégral du prix après réception desdites études et expertises, et que la créance résiduelle était certaine, les conditions d'octroi des intérêts moratoires au profit du défendeur étaient réunies, leur calcul selon le taux légal en cas de retard étant défini par l'article premier du Dahir du 1er juin 1948, publié au bulletin officiel n°1861 du 25 juin 1948, page 1050. La décision attaquée repose ainsi sur une base légale pertinente, et ce moyen est également rejeté.

Par ces motifs :

La Cour de cassation rejette le pourvoi.